Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

الإيالة التونسية من التبذير إلى السقوط بين انعدام الرؤية والفساد السياسي

مكرم الخشناوي
جامعة الزيتونة –تونس

تاريخ الاستلام2025/8/14 –تاريخ المراجعة: 2025/9/11– تاريخ القبول: 2025/9/17– تاريخ للنشر : 2025 /9/24

الملخص :

مرت الإيالة التونسية بمراحل متعددة إلا أن الخطورة المباشرة تمثلت في أسباب موضوعية وأخرى استراتيجية؟ أما الأولى فانعكست في ضعف السلاطين الذين حكموا وانتشار الفساد وغياب الاصلاحات الفعالة، وغياب المصداقية بين الفريق الذي يسير شؤون البلاد، والسرقات واختلاس مال الخزينة، والأزمات التي تعصف بالبلاد وبخاصة بعد إنشاء اللجنة المالية الدولية تحت إشراف فرنسي –بريطاني إيطالي .

أما الأسباب الاستراتيجية فتكمن في غياب الرؤية النهضوية الكاملة لاستثمار ما اقترض من ديون؛ سواء كانت لجلب المياه أو لسكة الحديد أو لغيرها من المشاريع التي لو أحسن استثمارها لجاءت بنتائج مثالية للبلاد والعباد، إذًا أمام فساد الرؤية وفساد الإدارة والأطماع الخارجية؛ صارت البلاد نحو تراكم الأزمات التي كانت عاقبتها وخيمة.

Abstract

The Tunisian state went through several stages, but the immediate danger stemmed from both objective and strategic causes. The first was reflected in the weakness of the ruling sultans, the spread of corruption, the absence of effective reforms, the lack of credibility among the team running the country, thefts and embezzlement of treasury funds, and the crises plaguing the country, especially after the establishment of the International Financial Commission under French, British, and Italian supervision.

The strategic reasons lie in the absence of a comprehensive vision for revitalizing the country's borrowed debts, whether for water supply, railways, or other projects that, if properly invested, would yield ideal results for the country and its people. Thus, faced with a corrupt vision, corrupt management, and foreign ambitions, the country was plunged into a cumulative crisis with dire consequences.

الكلمات المفاتيح: الإيالة – الصراع – العائلة الحاكمة – البايات – الفساد – السياسيي – انعدام الأبعاد الاستراتيجية.

Keywords: Eyalet – Conflict – Ruling Family – Beys – Corruption – Politicians – Lack of Strategic Dimensions..

مقدمة:

تعد تونس واحدة من الدول التي تحظى بموقع استراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط لذلك كانت مسألة التدافع والصراع عليها شأنا إقليميا، و قدمرت هذه البلاد بكل مظاهر الحكم فمن أمبراطورية يغورطة وأليسار إلى معقل الرومان إلى قيروان المسلمين إلى إيالة الدايات والبايات ومملكتهم إلى ثكنة الإسبان ومطمور روما وطمع الإسبان وصولا إلى الفرنسيين.

وإذا الاسم في حد ذاته يحمل موارية لغوية فإن حكم هذه البلاد على مر التاريخ هو الآخر فيه جملة من التماهيات والتّمويهات. وبين هذا وذلك تأتي التسميات لتكشف ما هو أبعد من مجرد مسمى وتسمية.

المعنى اللغوي لتسمية لتحويل الولاية إلى إيالة: والحقيقة أن مفهوم الإيالة يعد مفهوما خاصا بتونس؛ ذلك أن هذا اللفظ رغم جذره اللغوي الوارد في باب (أيل) فآل الأمر إلى أهله رجع إليهم(لسان العرب، حرف الألف أول الجزء الأول)، و"آل فلان نسبه" أيل لغة في (آل) تعني الميل أو الرّجحان إلى كفّة شخص من النّاس، و" آل : يَؤُولُ أَوْلاً وإِيالاً ومآلاً وأيلولة فهو آيلٌ مؤول إليه، الأمرُ إليه: رجع أو انتهى اليه" (لسان العرب، حرف الألف أول الجزء الأول) وفي الحديث: "من صام الدهر فلا صام ولا آل أي لا رجع إلى خير"(حديث صحيح)، فإنّ هذا الرّجحان في بدايته كان رجحانا تمكينا، عند الوجود العثماني في البلاد التّونسية، وقد ارتبط بجملة من الأزمات السياسية والعسكرية، لكنّها تميزت "في القرن السابع عشر بنظامين رئيسين تطور أحدهما في كف الآخر، هما نظام الدايات – نظام البايات"[1]. وقد عثمان داي من "الانقلاب على البولكباشية وقتل معظمهم"[2] فقد استحدث نظام البايات الذي وكل إليه النظر في "شؤون القبائل وجباية الضرائب"[3] وقد نشأت عن هذين التغيرين أسر استطاعت تثبيت أقدامها في حكم البلاد ومنها الأسرة الحسينية في تونس التي تمكنت من حكم هذا البلد؛ إلاّ أنّ الحكم يحتاج إلى عصبة وعقدة، وقد سمّاها ابن خلدون العصبة أو عصبية التي تجمع المشاعر، و ركّز عليها كونها من دواعي تماسك الدولة، في حين قدم دوركايم العقد الاجتماعي ورأى فيه ضرورة من ضرورات قيام الإيالة أو الدولة أو السّلطنة واستمرارها، وعده مصدرا من مصادر استمرار الحكم. إلا أن كل من الفكرتين لا يمكن أن يكونا قاعدة لاستمرار الاستقرار والتطور لبناء الدول والثبات على وجودها.

وبالعودة إلى الإيالة نرى أنّ مثلها كمثل الشّجرة كلّما وجدت عناية كلما أثمرت أكثر؛ وهي نتيجة طبيعية في الرعاية والاهتمام، والعكس أيضا صحيح بمقتضى السّنة الكونية في التّدافع البشري.

---

[1] محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس 1286هـ /1870م، ص 200

[2] محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس 1286هـ /1870م، ص:201

[3] محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار: المصدر نفسه، ص: 201

سياسة التبذير الإيالة التونسية في القرن التاسع عشر: شهدت المملكة التونسية في القرن التّاسع عشر؛ وبخاصة خلال حكم أحمد باي وأبنائه"[*]، تراجعا ملحوظا في خزينة الدولة، وتناميًا ملحوظًا في الإنفاق على المصالح الخاصة والمناسبات الشّخصية كالختان والزّواج والأعياد، و وصل الأمر بها في بعض الأحيان إلى خلخلة مقدرات الدولة آنذاك في ظل وضع اقتصادي غير مريح للعامة الشّعب، وتراجع الإنفاق على المؤسسات المنتجة أو إنشاء مرافق تعود للدولة بعوائد مجزية.

وأمام هذه الوضعية، تضاعفت مظاهر إنفاق المبالغ الضخمة على مشاريع لا تستحق هذه التكاليف الباهظة كجلب المياه من مناطق بعيدة، وبناء القصور المنيفة بمبالغ طائلة، ما أدى بالباي إلى اقتراض الأموال بفوائد ربوية باهظة من الخارج والداخل. وقد عكست بعض المشاريع رغبة حكام البلاد في التشبّه بالملوك الأثرياء وبخاصة الأعاجم منهم، على حساب مصالح الوطن وأبنائه، وباتت سمة التّبذير والإسراف ميزة في السياسة المالية للدولة. وقد أشار المؤرخ ابن أبي الضياف إلى أن هذه السياسات التي شملت الإنفاق الهائل على القصور الفخمة، والمشاريع غير المجدية، واقتراض الأموال بفوائد ربوية كبيرة[1]، وأرجع ذلك إلى عقدة التّشبه بالملوك العظماء مقارنة بمقدرات البلاد.

والحقيقة أن الإشكالية المطروحة هنا، كيف يمكن لحاكم أن يستمر في بناء مشاريع غير إنتاجية، ويترك المرتكزات التي تحصن البلد وتحافظ له على الملك؟ وبعبارة أخرى؛ كيف يمكن تفسير استمرار هذه السياسات الإسرافية والتشبّه بالعظماء الأوروبيين، رغم هشاشة الموارد المالية للمملكة؟ وما أثر ذلك على تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الشّاملة التي أدت انهيار البلاد ووقوعها تحت أقدام الطامعين؟

يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه السياسات تحليلا ونقديًا، مستندًا إلى شهادة ابن أبي الضياف، لإظهار كيفية مساهمة ممارسات الإسراف والإنفاق غير المدروس في إضعاف موارد الدولة وزيادة ديونها، وبالتّالي تعميق حالة الضّعف والهشاشة التي عصفت بالمملكة التّونسية آنذاك. وقد تصدرت ظاهرة التبذير والإسراف المشهد السياسي في ذلك الوقت، وأصبحت من المعيقات التي لا يمكن تجاوزها في عملية الإصلاح حتّى قيل عنها: إنّها رأس تلك الأخطاء التي ارتكبها الحكّام"[1]، و كانت سببا لما آل إليه الوطن من أزمة شاملة وعجز وتراجع في الانتماء الوطني ولامبالاة طالت المسؤولين قبل المواطنين العاديين.

وهنا برز بعض الوزراء الذين انتقدوا سياسة التبذير في تسيير أمور الدولة، وعلى رأسهم " ابن أبي الضياف " فقد انتقد بشدّة هذه الظاهرة الكارثية، لما فيها من تعارض مع مصالح المملكة ، و" لأنّ مصالح الوطن في معظمها لا تختلف عن مصالح الرعيّة "[2] . يقول ابن أبي الضياف: " ثمّ جاءت مع دولة ابنه المشير أبي العبّاس أحمد باي مذاهب السرف، و ألوان الترف، و

---

[*] في**عهد** الحسينيين استقل الوالي بحكمه عن العثمانيين ، وصار الاسم الرسمي لملك المملكة **التونسية** وأولهم حسين بن علي (وهو أول من تلقب بلقب **باي تونس**(، مؤسس **الدولة** الحسينية سنة 1705 ، وآخرهم هو محمد الأمين باي.

[1] ابن أبي الضياف : الاتحاف، ص: 72.

[1] ابن أي الضياف : المرجع السابق، ص: 87

[2] ابن أبي الضياف المرجع نفسه ، ص: 89

ألقاب العظمة، و محاكاة العظماء، و نواشن الذهب المرصّعة .. و أكثَرَ من جمع العساكر إكثارا فادحا لا تحتمله ثروة الإيالة، و لا يقتضيه حالها بوجه من الوجوه .. مع ما صَرَفَه على جمع العسكر بالمحمديّة، **استعدادا لمعارضة** الصاردو سنة (1260هـ) .. و ما لزمه لمصروف العسكر الذي توجّه إعانة للدولة العليّة في حرب الموسكو سنة (1270هـ)، باع في ذلك ما يملكه من النفائس، و الطارفَ و التالدَ ، و عزم على اقتراض المال بالفائدة .. و مع هذا التصرّف المُطْلَق، و المصاريف الذريعة ، التي منها أبنية المحمديّة"[1].

و أيضا قصر باردو الذي أمر " أحمد باي " ببنائه ابتداءً من سنة 1253 هـ ، و أتمّ بناءه في وقت قياسي سنة 1254 هـ ، حيث كتب " ابن أبي الضياف " في " الإتحاف " يقول : " و في شعبان من سنة (1253 هـ / نوفمبر 1837 م) شرع الباي [أحمد] في بناء قصره الحافل الأنيق المشرف بباردو ، و حثّ العملة على السرعة في إتمامه [و كان يأتيهم كلّ يوم] (...) و لم يزل حريصا على إتمام قصره بباردو ، و تمّ في أسرع وقت "[2].

و لا يختلف الأمر كثيرا مع خليفته " محمّد باي " الذي كان لا يبيح الإسراف إلّا في ما يتعلّق بخاصّة نفسه و داره . و في هذا السياق يقول " ابن أبي الضياف " : " ثمّ جاء ابن عمّه أبو عبد الله محمّد باي فكان .. لا يبيح الإسراف إلّا في ما يتعلّق بخاصّة نفسه و داره "[3] .

و بلغت مظاهر التبذير الشطط مع المشير الباشا " الصادق باي"، الذي سعى إلى جلب الماء من زغوان ، حتّى قال له أبو عبد الله محمد عامل الساحل : " إنّ جلب الماء من زغوان يستدعي مصروفا كبيرا .. و هذا مصرف زائد لا داعي له . و ليس هذا ما يحسن فيه الاقتراض .. و أمر الصادق باي بعمل الاتّفاق مع المهندس على يد القنصل ، و محصّله سبعة ملايين و نصف مليون فرنك تدفع للمهندس مكاتيب على آجال ، و الدولة تدفع ربا المكاتيب ستّة على المائة (6 %)، و تدفع ثمن الأنابيب حالا ، إلى غير ذلك ممّا سوّدت به وجوه الطروس في ذلك الاتّفاق المنحوس، الذي نتيجته أنّ الدولة تداينت بربا لتحسين موهوم، إذ لا ناضّ عندها، و ازداد بذلك صرف على الدّولة لا قِبَلَ لها به، و أفضى إلى زيادة وهن و ضعف .. ، وهذا من ثمرات الملك

---

[1]- ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، المجلّد الثالث ، ج 6 ، ص 111 .

[2]- ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس 1989 ، ج 4 ، ص 18 – 29 .

[3]- ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، المجلّد الثالث ، ج 6 ، ص 112 .

المطلق"[1]. و اعتماده مشروع التلغراف بين تونس و الجزائر، و الحال أنّ هذين المشروعَين يستدعيان مصروفا كبيرا لا طاقة للمملكة التونسيّة، و أهلها على احتماله في ظرف اقتصادي خانق . يقول " ابن أبي الضياف : " و لم تظهر لهذا التلغراف في هذه المملكة التونسيّة فائدة، بل حصل منه مصرف زائد لا داعي له .. نعم فيه نفع للعملة به، و هم أفراد من الوافدين على الإيالة "[2].

أضف إلى ذلك، انتهاجه سياسة التشبّه بالواجهة الحداثيّة للغرب [فرنسا] و اقتنائه للسفن الحربيّة"[(1)] ، و في هذا الشأن كتب " ابن أبي الضياف " في " الإتحاف " يقول : " و في هذه الأيّام وصلت الفرقاطة البخاريّة التي اشتراها الباي من بوردو إحدى مراسي فرانسة ، و سمّاها الصادقيّة .. و أهل أوروبا ينظرون و يتعجّبون ، مع ما يذكرون من ثمنها الذريع ، و إن كان نسيئة ، و ضعف بِنْيتها الذي لم يستره التمويه و الزينة "[3]. و يضيف " ابن أبي الضياف " ، في ذات السياق ، قائلا : " هذا، و سائر أهل الإيالة يسمعون من تجّار الإفرنج بباب البحر و سماسرة اليهود ، أنّ مصروف الأموال المأخوذة منهم، و هي من روحهم الحيواني ، إنّما هو في ربا الأموال على المصيبة بماء زغوان، و السفن البخاريّة التي أَبْلَتْ الأسفار جدّتها، و ضعّفت البحار حدّتها، و المدافع الشيشخان على ما فيها، و غير ذلك ممّا لا يضرّ فقده و لا ينفع وجوده، باعتبار حالة البلاد . لأنّهم يتحقّقون أن لا داعي لذلك إلّا التشبّه بالعظماء و التزيّي بزيّ الغالب "[4].

إضافة إلى ما عُرف عنه من مبالغة في التزيّن بالذهب و الفضّة و الياقوت و الحرير ، حيث كتب" ابن أبي الضياف" في هذا الشأن يقول:" و في الشهر اخترع الباي [الصادق باي] نيشانا مرصّعا بالياقوت الأحمر (...) و جعل لهذا النيشان قانونا خاصّا أمضاه، في مزيّة استحقاقه و كيفيّة لبسه و عدده الذي لا يتجاوزه، إلى غير ذلك من الترتيب الذي لا فائدة فيه، و حال هذه الإيالة ينافيه"[5]. و في سياق متّصل، يضيف" ابن أبي الضياف " في موضع آخر من تاريخه، قائلا : " حتّى أنّه عمد في هذه المدّة إلى كرسي آبائه و أجداده الثابت في المحكمة فأبدله بكرسيّ منمّق بالتذهيب و النقش ، مغطّى برداء من حرير "[6] .

و يتكرّر الأمر نفسه في صفحات " الإتحاف " حيث كتب " ابن أبي الضياف " يقول : " و في يوم عيد الفطر من سنة 1282 هـ (السبت 17 فيفري 1866 م) أصبح ضبّاط العسكر الذين في الخدمة مِن أمير لواء فمَن دونه ، بهذا الزيّ الذي أبدله الباي ، لمجرّد التقليد. و كانت هذه الثياب، وعمائمها الحرير، محلّاة بالفضّة، بحيث أنّ ثمن هذا الزيّ أغلى من الزيّ السابق، و

---

[1]– ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1989 ، ج 4 ، ص 289 – 290 .

[2]– ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، المجلّد الثالث ، ج 5 ، ص 22 – 23 .

[(1)] Nadia Sebaï, *Mustafa Saheb Ettabaâ. Un haut dignitaire beylical dans la Tunisie du XIX siècle*, éd. Cartaginoiseries, Carthage . 2007. P : 11.

[3]– ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، المجلّد الثالث ، ج 6 ، ص 66 .

[4]– ابن أبي الضياف، الإتحاف المجلّد الثالث، ج 5 ، ص 192 .

[5]–المرجع نفسه، ص 23 .

[6]– المرجع نفسه ، ص 23 – 24 .

الدولة في خناق عسرها"[1]. و يقول : " و في رمضان سنة 1283 هـ (جانفي 1867 م) أتى الباي لدار المملكة بالحاضرة على العادة في رمضان ، إلّا أنّه أكْثر من حلية لباسه بالفضّة "[2].

كما عمد " الصادق باي " إلى الإكثار من الأسماء و الخطط التي لا داعي لها سوى التشبّه بالملوك و العظماء، مقدّما الأمور التحسينيّة على الأمور الحاجيّة و الضروريّة، مع ما يؤدّي إليه ذلك من كثرة المصاريف التّي ترهق الإيالة، و هو ما أشار إليه " ابن أبي الضياف "بقوله :" و في هذه المدّة ظهر للباي أن يجعل تراتيب للوزراء و دواوين لخدمتهم .. و كثرت بسبب هذا التحسين الكتّاب، و المصروف في ثمن الصحف و ظروفها و الشمع الذي يختم عليه، و الدفاتر المنمّقة، إلى غير ذلك، و جميع ذلك مجلوب ومن الاتّفاق أنّ هذه الخطط المزادة لم يقع فيها اختيار على أحد ممن وُلِدَ في المملكة،عدا الكتّاب،و الحال أنّ أبناء المملكة ولادة، فيهم أولو الألباب، و الجهابذة الكتّاب، إلّا ما كان من وزير البحر أبي محمّد خير الدّين ، فإنّه انتخب أبا عمرو عثمان ابن محمّد هاشم مستشارا في وزارته "[3].

و في ذات السياق، يضيف صاحب " الإتحاف " قائلا :" و في العشرين من رمضان سنة 1276 هـ (الأربعاء 11 أفريل 1860 م) زاد الباي في خطط الدولة خطّة مستغنى عنها، لا داعي لها، و هي آغة الحوانب (...) حتّى قال بعض النّاس: لا داعي لذلك إلّا خروج هذه الرئاسة من يد أبناء المملكة ولادة. و قدّم لها أبا الضياء رستم أمير اللواء "[4].

و سجّل " ابن أبي الضياف " إنكاره الرواتب المشطّة التي يتقاضاها الباي و أهله و موظّفيه من الوزراء و الرؤساء و أعضاء المجالس و الكتّاب و العمّال و الجند و غيرهم من ذوي الألقاب ، و التي قدّرها بما يقارب الستّة ملايين، دون اعتبار ما يتبع تلك الرواتب من مصاريف أقوات العسكر و لوازمهم، حيث كتب يقول:" و مصاريف الدولة فيما لا ينفع وجوده و لا يضرّ عدمه من الأمور التحسينيّة ، و لا أقول الضروريّة و الحاجيّة ، أكثر من الكثير ، باعتبار حال الإيالة . لأنّ مرتّب الملك وحده مليون و مائتا ألف ، و مرتّب آله أكثر من مليون ، و مرتّب الوزراء و الرؤساء و أعضاء المجالس و الكُتّاب و العمّال و الجند و غيرهم من ذوي الألقاب ثلاثة ملايين و خمسمائة ألف ، و من تتبّع دفاترها وجد أكثر من هذا إلى غير ذلك من الأمور الطارئة كالإحسان و أنواع السرف في مذاهب الترف ، هذا دون ما يلزم العسكر من الأقوات و ما يتبعها "[5] .

علاوة على ما عُرِف عن إخوته [الصادق باي] من تفنّن في الإسراف تشبّها بأخيهم صاحب الدّولة ، و اقتداءً به في التشبّه بعظماء الملوك ، إلى الحدّ الذي وصل بهم إلى التداين بالربا من التجّار الوافدين على الإيالة ، و اضطرار " الصادق باي " إلى تسديد ديونهم بفوائدها من خزينة الدولة ، يقول " ابن أبي الضياف " : " و في هذه المدّة ظهر على البعض من إخوة الباي

---

[1]- ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، المجلّد الثالث ، ج 6 ، ص 71 – 72 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 88 .

[3]- ابن أبي الضياف ، الإتحاف ، المجلّد الثالث ، ج 5 ، ص 25 – 26 – 27 .

[4]-نفسه ، ص 29 .

[5]- ابن أبي الضياف، المجلّد الثالث، ج 5 ، ص 111 .

ديون لها بال ، و ذلك لأنّهم تفنّنوا في السرف و مذاهبه ، و اشتروا ما لا داعي له إلّا الترف ، نسيئة بأضعاف قيمتها ، من التجّار الوافدين و أتباعهم "[1].

و يشير " ابن أبي الضياف"، في سياق الخبر عن خروج " أبي عبد الله محمّد العادل باي " على أخيه أمير العصر " محمّد الصادق باي"، إلى مظاهر السرف و الترف الذي كانت تنتهجه الأسرة الحاكمة آنذاك أمام ما تشهده الإيالة من صعوبات اقتصاديّة و ماليّة خانقة ، حيث كتب يقول: "استصغر إخوته هذا الحادث و لم ينكروا فعل أصغرهم ، و ربّما تمحّلوا له عذرا من ضيق الحال، و الحال أنّ المرتّب المجعول لجميعهم [كان] كافيا وافيا بالثروة، و لا طاقة للإيالة على حمله، و لو في زمن اليُسْر، لأنّ بذخهم في السرف، و مذاهب الترف، اتّسع نطاقه، حتّى صاروا يشترون ما لا حاجة به نسيئة مع كثرة الحشم و الأتباع ، يرومون التشبّه بأخيهم صاحب الدّولة ، اقتداءً به في التشبّه بعظماء الملوك "[2].

و لئن اضطرّ " محمّد باي " إلى ترتيب ما سمّاه إعانة سنة 1272 هـ، و هي الستّة و الثلاثون ريالا، فإنّ شقيقه " أبو عبد الله محمّد الصادق باي " عمد سنة 1280 هـ إلى مضاعفتها و ما نتج عن ذلك من عجز الأهالي عن دفعها ما أزّم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في المملكة و ظهر العصيان و الثورات و الحروب الأهليّة . و قد وثّق " ابن أبي الضياف " ذلك في " الإتحاف"، حيث كتب يقول: " و اضطرّ محمّد باي إلى ترتيب ما سمّاه إعانة في عام اثنتين و سبعين ، و هي الستّة و الثلاثون و تقدّم شقيقه أبو عبد الله محمّد الصادق وجاءت فتنة الاثنين و السبعين ، تضعيف الإعانة سنة 1280 هـ و هي التي خرقت سياج الطاعة و العافية ، و لزمه لإطفاء نارها المال؛ و هو في الإيالة أقلّ قليل ، لقلّة أسبابه فاضطرّ إلى الاقتراض ثمّ صار يقترض لربا الدَّين السابق مع الإسراف الذي لم يقف عند حدّ ، في محاكاة ظلّ العظماء من الملوك بالسفن البخاريّة و العساكر البريّة و البحريّة، و كثرة أسماء الضبّاط، و أسماء الخطط و جاءت الرادفة، بنحس فلوس النحاس ، و صيرورتها في أقرب وقت بربع ثمنها و توقّفت الدولة في ربا الأموال المقترضة ، لتوقّف جباية الإيالة، و قد أفلست بفلوس النحاس، و ذهب ذهبها، و انفضّت فضّتها "[3].

والحقيقة أن مسألة بهذا الحجم لا تحتاج إلى اعتباطية في الرأي أو استنسابية بقدر ما تحتاج إلى الدراسات الجادة التي تنطلق من معطيات موضوعية، وبخاصة أن البلاد مرت بأزمة كبيرة عندما سيطر عليها الإسبان من قبل"[(2)] .

ويتوضح الشّرح في نهج " الصادق باي" المختل منهجيا، وأن هذه السياسة غير مقنعة ولا مجدية في بلاد تفتقر إلى معظم المقدرات و"ترزح تحت وطأة الفقر وضعف الإمكانات"[(3)] حين يتمادى في سياسة التبذي ، "فعمد سنة 1866 م إلى إصلاح

---

[1] -المرجع نفسه ، ص 22 .

[2] - الإتحاف ، المجلّد 3 ، ج 6 ، ص 96 .

[3] -المرجع نفسه ، ص 113 - 114 .

(2) ألفونص روسو: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تح عبد الكريم الوافي، ط1،منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1992م ص: 42.

(3) -عيد بن عبد الأندلسي الوزير السراج: الحلل السندسية في الأخبارالتونسية، تح: الحبيب الهيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1985، ص: 71.

الأبراج ، و الحال أنّها من الأمور التحسينيّة التي يمكن تأجيلها، أمام الأزمة الاقتصاديّة التي تعيشها المملكة آنذاك ، و في هذا الشأن كتب " ابن أبي الضياف " يقول : " و في الرابع و العشرين من شهر شوّال سنة 1282 هـ (الأحد 11 مارس 1866 م) أمر الباي بإصلاح أبراج المهديّة و المنستير و القيروان و الوطن القبلي و الأعراض و بنزرت و غار الملح، و كتب إلى أمير الأمراء بعسكر الطبجيّة أبي النجاة سليم ، بما نصّه بعد افتتاحه : الواجب السعي في المبادرة بإصلاح ما ذكر و إنّ المهمّات التّي تحتاجها لذلك تكون على الدّولة " و يعلّق " ابن أبي الضياف على ذلك قائلا : "فإنّ الدولة ، و الحالة هذه ، عاجزة عن إحضار ما تكفّلت به من المهمّات و الحصن الحقيقي للدّول هو العدل الذي به قوام العالم "[1].

" و هم مع ذلك يرون أنّ أموالهم تؤخذ منهم بقهر و صغار ، و تصرف فيما لا يجلب لهم نفعا و لا يدفع عنهم ضرّا، من التأنّق في المباني ، و السرف في الترف ، و الزيادة على القدر اللاّزم في العسكر ، و تكثير الأمراء بغير مأمورين، و الإقبال على التحسين كجلب المياه من بعيد الأماكن و النفقة عليها بالدَّين مع فائدة الربا و زيادة الخطط المستغنى عنها و لا داعي لها إلّا نفع أصحابها بمرتّبها أو حبّ الفخامة الظاهريّة ، إلى غير ذلك ممّا لا ينكره المنصف ، باعتبار حال الإيالة "[2]. " و لا يظنّ أنّ هذا المال المأخوذ من أربابه على هذه الكيفيّات المنكرة الفظيعة ، يسدّ رمق الدولة أو ينفع البلاد ، لما تقرّر من وجوه مصارفه الطائرة في الهواء هباءً منثورًا ، من الربا و ربا الربا ، و نحو ذلك . و لا نفع للدول إلّا بثروة رعاياها ، و لا ثروة" ما لاشك فيها أن إراق البلاد بهذا الشكل من الدون في غياب رؤية إستراتيجية هي شكل من أشكال الفوضى في إدارة مؤسسة الدولة"[(1)] ، والأمر مناف عن مسألة النهوض واللحاق بالدول المتقدمة تقنيا.

خاتمة

تُبيّن هذه الدراسة، من خلال الوثائق التاريخية لشهادة ابن أبي الضياف أسباب مباشرة واقعية لهذه السياسة وما نتج عنها الأزمات، والحقيقة أن السبب الرئيس يكمن في غياب الحوكمة الرشيد، وتثمير المشاريع وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية، وقد تبّين أن سياسات الإنفاق المفرط والتبذير التي انتهجها حكام تونس في فترة حكم أحمد باي وأبنائه شكّلت عاملًا محوريًا في تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية للدولة.

---

[1]- الإتحاف ، المجلّد 3 ، ج 6 ، ص 72 .

[2]- الإتحاف ، المجلّد 3 ، ج 5 ، ص 126 – 127 .

[(1)] Paul Sebag: Tunis au XVII ème siècle me cité au temps de la course, édition l'Harmattan Paris 1989. p51.

فقد أدت الممارسات المتعلقة بالاقتراض بفوائد ربوية، والإنفاق على مشروعات غير ضرورية كجلب المياه من مناطق بعيدة وبناء القصور الفاخرة، إلى استنزاف خزينة الدولة وتراكم الدين العام، ما حدّ من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية وضمان الاستقرار الاجتماعي. كما أن التّشبّه بالمظاهر الأوروبية في ظل محدودية الموارد الوطنية يعكس غياب رؤية اقتصادية استراتيجية واعتمادًا على ممارسات سطحية تزيد من هشاشة البنية المالية للدولة. وتؤكد هذه الحالة التاريخية على ضرورة التوازن بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وإدارة مالية رشيدة تعتمد على تقييم موضوعي للموارد والاحتياجات الحقيقية، تجنبًا لتكرار الأزمات التي قد تؤدي إلى انهيار المؤسسات السياسية والاجتماعية.

المصادر والمراجع

1. محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس 1286هـ /1870م.
2. أحمد بنِ أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان باخبأر ملوك تونس وعهد الأمان،، الدار التونسيّة للنشر ، تونس 1989.
3. ألفونص روسو: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تج عبد الكريم الوافي، ط1،منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1992م
4. عيد بن عبد الأندلسي الوزير السراج: الحلل السندسية في الأخبارالتونسية، تح: الحبيب الهيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1985
5. Paul Sebag: Tunis au XVII ème siècle me cité au temps de la course, édition l'Harmattan Paris 1989. p51.
6. Nadia Sebaï, *Mustafa Saheb Ettabaâ. Un haut dignitaire beylical dans la Tunisie du XIX siècle*, éd. Cartaginoiseries, Carthage. 2007. P : 11.